مقدمة:

تعتبر الجمارك الحلقة المهمة في عمليتي استيراد وتصدير البضاعة ، ويتجسد ذلك في حماية الاقتصاد الوطني عن طريق ضمان تحصيل جبائي مثالي للخزينة العمومية ومتابعة المخالفين للإجراءات المنصوص عليها قانونا ، وكذا مراقبة البضاعة ما إذا كانت جائزة للإستيراد أو التصدير والمصنفة على أنها بضاعة ممنوعة منعا مطلقا أو نسبيا أو تلك البضاعة المرتفعة الرسم .

وتتبع الإدارة الجمركية بمختلف هياكلها وزارة المالية ، ولكي يكون عملها ذو فعالية وجدية يتوجب على قادتها السياسيين تخصيص أكبر نسبة من الميزانية لهذا القطاع الهام وذلك بالنظر لشساعة الإقليم الجزائري وحدوده الشرقية والغربية والشمالية والجنوبية .

فقانون الجمارك مادة ليس كغيره من المواد بالنظر لارتباطه الوثيق بمختلف القوانين الأخرى العامة والخاصة ، كما يتميز بالطابع التقني والشكلي والحركية الدائمة بالنظر إلى التعديلات التي تطاله بموجب قانون المالية السنوي والمالية التكميلي .

فهو يهدف إلى إعطاء الدارس مواقع الخطر بالنسبة للاقتصاد الوطني في ظل الانفتاح الاقتصادي الرهيب على العالم في ظل التوجه نحو إلغاء الحدود الجمركية، وكذا التطور التكنولوجي وما تبعه من جرائم جمركية لا يعتد فيها بمبدأ" **حسن النية"** المعروف في القواعد العامة، وهذا كله تطبيقا للمبدأ الدستوري " **لا يعذر بجهل القانون".**

إذن من خلال هذه المادة يختبر الطالب مدى استيعابه للدروس التي ترتبط بمحاور هذا المقياس المبرمجة المتمثلة في الأحكام الواردة بقوانين المالية وقانوني العقوبات والإجراءات الجزائية .

وتتضمن مادة قانون الجمارك جانبين أساسيين هما :

- الجانب الإجرائي الشكلي : يتضمن بيان كيفية تعامل الإدارة الجمركية مع البضاعة التي تدخل أو تخرج من الإقليم الوطني والمسموح بها قانونا من خلال اتباع المتعامل الاقتصادي جملة من الإجراءات الشكلية تتمثل في :التصريح الجمركي ، تقديم البضاعة، وضع البضاعة وفق نظام جمركي محدد،حجز البضاعة، التحقيق في البضاعة، المتابعة القضائية، إجراء المصالحة الجمركية ... وبيان تفاصيل تطبيقها من خلال تقديم أمثلة عملية والمتمثلة في مختلف القرارات القضائية الصادرة في هذا النطاق .
- الجانب الموضوعي : يتمثل في أمور مفاهمية تبرز من خلال تقديم تعريف للجمارك وللقانون الجمركي وعلاقته بمختلف فروع القانون الأخرى ،

مراحل تطور هذا القانون وتبيان مختلف وظائفه الحمائية والجبائية والردعية ، والتركيز على تحليل مختلف المواد التي تجسد هذا الأفكار .

إنّ هذه المحاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر وذلك نظرا لأهمية مادة قانون الجمارك ، لغرض تغطية النقص الذي يعتري هذه المادة لدى الطلبة في هذه المرحلة من الدراسة ، ولغرض تنويرهم قمنا بتقسيم الدراسة وفق المقرر الذي ضبطته وزارة التعليم العالي في شكل مباحث يتصدرها مبحث تمهيدي مفاهيمي،ومبحث يُعنى بإجراءات الجمركة وآخر بالنظم الجمركية الاقتصادية لننهي بمبحث متعلق بالمنازعات الجمركية. كل هذا وفقا للمفردات المقررة في البرنامج المدمج في هذه المادة للسداسي الأول للسنة الأولى ماستر تخصص قانون الأعمال. وذلك وفقا للمحاور الآتية:

- مفاهيم عامة حول الجمارك .
- مصادر القانون الجمركي ومبادئه.
- الإدارة الجمركية .
- إجراءات الجمركة.
- النظم الجمركية الاقتصادية .
- المنازعات الجمركية .

- المحاضر الجمركية ،- المتابعة الجمركية.- المصالحة في المادة الجمركية.